لبنان يواجه تحدّي الفساد المتجذّر
كرم: إصلاحات أساسيّة لتغيير السلوك والذهنيّة

تشكل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الاداة التي تقطع دابر الفساد، وهي انجزت الى الان ملفات واصدرت في شأن بعضها احكاما، لكن هل يكفي دورها في المراقبة والمكافحة والمحاسبة، خصوصا بعدما خفضت امكاناتها المالية من 6 ملايين دولار الى 300 الف، في بلد تجذر فيه الفساد في السلوك والذهنية؟

ليس خافيا ان علاج هذه الافة يبدأ في امكنة اخرى ايضا، ولا شك في انه سيكون عصيا بسبب تجذر عادة المواطن في الحصول على حقه وخدمته العامة بمنة من المسؤول او الزعيم، كي يبقيه خاضعا.

"الامن العام" التقت رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد القاضي كلود كرم.

■ ما هي الانجازات الرئيسية التي تحققت في مجال مكافحة الفساد؟

□ انشئت الهيئة بقانون رقم 175 / 2020 اي منذ حوالى 4 سنوات، وتشكلت في 1/24/ 2022. بدأت عملها بعدما اقسم رئيسها والاعضاء اليمين القانونية امام رئيس الجمهورية في 2022/2/17. باشرت وضع النظام الداخلي ومدونة السلوك الالزامية، ورفعا الى مجلس شورى الدولة الذي وافق عليهما بعد سنتين. لكننا لم ننتظر، بل بدأنا عملنا ضمن ما يسمح به القانون خارج اطار النظام الداخلي. ولأن القانون يلزم الهيئة تقديم تقرير سنوي عن النشاط العام لكل المهمات التي نيطت بها، وضعت التقرير وانجزته رغم العقبات والتحديات التي صادفت الهيئة، ابرزها الازمة المالية. اذ خفضت موازنة الهيئة من 6 ملايين دولار الى نحو 300 الف، مما اعاق عملها. لكن المجتمع الدولي والمنظمات التابعة للامم المتحدة، ساعدا الهيئة، بتقديم كل الدعم المالي والتجهيزات لمقرها الرئيسي. على صعيد الانجازات، تسلمت الهيئة كل تصاريح الذمم المالية والمصالح، بدءا برئيس المجلس النيابي والاعضاء ورئيس الحكومة، اضافة الى موظفي القطاع العام. بلغ عدد هذه التصاريح نحو 15,000 ذمة مالية، ونتلقى التصاريح دوريا من الموظفين العموميين. كذلك باشرنا درس شكاوى حق الوصول الى المعلومات وبتت 20 شكوى. كما

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد القاضي كلود كرم.

> **ستدرج مادة مكافحة الفساد في المناهج المدرسية**

الزمنا الادارات المعنية تزويد المواطنين المعلومة او المستند المطلوب. ضمن اطار تطبيق القانون، نقوم بمسح شامل لمعرفة مدى التزام الادارات باحكام قانون الوصول الى المعلومات، لجهة تعيين موظف معلومات، او لجهة تلقيها طلبات في هذا الشأن ومدى استجابتها. انها البداية ونحن مستمرون.

■ الى اي حد يمكن للهيئة المساهمة في استعادة الثقة بالادارات الرسمية؟

□ مكافحة الفساد والوقاية منه تعيدان الثقة، هذا هو الدور المطلوب منا. نحن اليوم نمارس الدور الوقائي في شكل مهم وعميق. من مهمات الهيئة تنظيم ورش عمل وتوقيع مذكرات تفاهم مع الجامعات، وعقد اجتماعات ثنائية بين لجنة من الهيئة ومركز البحوث والانماء، هدفها الاول توعوي والثاني ادخال مواد القوانين الاصلاحية الصادرة بين عامي 2017 و 2021 الى برامج الجامعات، سواء في كليات الحقوق او الكليات الاخرى. وستدرج مادة مكافحة الفساد والوقاية منه في المناهج المدرسية. نتيجة لهذا العمل، اقر المعهد الفرنسي للقانون التابع للجامعة اللبنانية شهادة ماجستير، متعلقة بمكافحة الفساد، وسيكون لهذه الخطوات دورها التربوي.

■ هل يمكن تحديد تأثير الاصلاحات على الحد من الفساد في الادارات والمؤسسات العامة؟

□ الى المسح الذي نقوم به حول مدى التقيد بقانون حق الوصول الى المعلومات، وزع استبيان على الادارات لمعرفة مواقع الفساد، واين تنجح واين تفشل في هذا المضمار؟ الهيئة بدورها، وفور تلقيها هذه الاستمارات، تقوم بدرسها وتحليلها. كما تنظم ورش عمل للادارات في موضوع تحديد مخاطر الفساد في الادارات العامة، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة، واصدار تقارير سنوية ودورية لكل موضوع، بحيث تنشر على موقع الهيئة الالكتروني وفي الجريدة الرسمية، وترسل نسخا عنها الى مجلسي النواب والوزراء والهيئات القضائية وكل الادارات الرسمية، مما يسمح بنشر كل النتائج والتوصيات الصادرة عن كل ورشة عمل.

■ ما هو الدور الذي تلعبه الهيئات الرقابية في دعم جهود مكافحه الفساد؟

□ دعا القانون الهيئة الى التعاون مع جميع الجهات، لاسيما الهيئات الرقابية القائمة. لكن هذا الامر لا يحول دون قيام الهيئة بمهماتها، لانها تتمتع بمظلة اوسع من كل الهيئات الرقابية التي تحصر مهماتها بموظف الادارة العامة فقط، بينما صلاحيات الهيئة شاملة لكل الادارات حتى الهيئات الرقابية. ◄

الوضع الاقتصادي
هشّ ومخادع

وصف سفير فرنسا في لبنان هيرفيه ماغرو الوضع الاقتصادي في لبنان بأنه "هش ومخادع على الرغم من مظاهر البذخ"، وان "طريق الاصلاح واضح". فهل اتى هذا الوصف من فراغ ؟ طبعا لا.

يمر لبنان بأزمة اقتصادية غير مسبوقة يمكن وصفها بالهشة والمخادعة لاسباب جوهرية ومعقدة. من بين هذه الاسباب الفساد السياسي والمالي المستشري حتى اليوم، والسياسات الاقتصادية غير الفعالة التي تتحدث عنها الحكومة ولجان المجلس النيابي، خصوصا لجنة المال والموازنة، والصراعات الاقليمية، والازمات العالمية...

يعتبر الفساد من اكبر التحديات التي تواجه لبنان. الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الحرب اللبنانية عام 1990 لم تتمكن من بناء مؤسسات قوية وشفافة. بدلا من ذلك، تفشى الفساد والمحسوبية مما ادى الى هدر الاموال العامة وسوء ادارة الموارد. هذا الفساد المتجذر، ساهم في تآكل ثقة المواطنين والمستثمرين في الدولة.

اتبعت الحكومات اللبنانية على مر السنوات الماضية سياسات اقتصادية قصيرة الامد تعتمد بشكل كبير على الدين العام، الذي تراكم الى مستويات غير قابلة للتحمل، فانفجرت الازمة المالية. لم تبذل جهود جادة لتحفيز الانتاج المحلي او تعزيز القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة، مما جعل الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الواردات والتحويلات المالية من الخارج.

بحكم موقعه الجغرافي وانخراط سياسييه في السياسات الاقليمية، تأثر لبنان بشكل كبير بالصراعات الاقليمية. وفرض تدفق اللاجئين السوريين باعداد كبيرة الى لبنان، ضغطا اضافيا على البنى التحتية والخدمات العامة. كل هذه العناصر ساهمت في تفاقم الوضع الاقتصادي وزيادة عدم الاستقرار السياسي.

النظام المصرفي في لبنان، الذي كان يعتبر سابقا احد الاعمدة القوية للاقتصاد، يمر بأزمة ثقة كبيرة نتيجة لسوء الادارة والسياسات النقدية غير الفعالة. الامر الذي ادى الى هروب رأس المال وتفاقم ازمة السيولة، مما اثر بدوره بشكل مباشر على الافراد والشركات، حيث لم يعد في امكانهم الوصول الى اموالهم او الحصول على قروض لتسيير اعمالهم.

يحتاج لبنان الى خطة لخفض ديونه المتراكمة من طريق اعادة هيكلة الديون والتفاوض مع الدائنين لخفض الفوائد او تمديد فترة السداد. لكن ذلك يتطلب تعاونا من الدائنين، وثقة في ان الحكومة اللبنانية ستكون قادرة على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة.

على لبنان ان يسعى الى الحد من تأثير الصراعات الاقليمية على اقتصاده. هذا يمكن ان يتم من خلال تبني سياسات حيادية وتقليل التورط في النزاعات الاقليمية. لكن هذا الامر صعب في ظل التوترات الكبيرة في المنطقة والتأثيرات الخارجية القوية. كما يحتاج لبنان الى دعم من المجتمع الدولي الذي يحتاج بدوره الى رؤية التزام حقيقي من الحكومة اللبنانية الاصلاحات وقدرة على تنفيذها.

الوضع الاقتصادي في لبنان "هش ومخادع" نتيجة تداخل عوامل متعددة. كل هذه الاصلاحات تتطلب تنسيقا كبيرا بين مختلف الجهات وتحقيق توازن بين الحاجة الى الاصلاح، والى اجتياز التحديات السياسية والاجتماعية. الاصلاحات قد تكون غير شعبية لانها تتطلب تغييرات جذرية، يمكن ان تؤثر على مصالح فئات معينة.

في الختام، الاصلاح في لبنان عملية معقدة تحتاج الى ارادة سياسية قوية ودعم شعبي وتعاون دولي. النجاح يتطلب التزاما طويل الامد ومواجهة التحديات بروح من التفاؤل والعمل الجاد.

عصام شلهوب

■ الا تعتقد ان القطاع الخاص والمواطن جزء لا يتجزأ من عملية الفساد؟

□ هذا الكلام صحيح 100%، لذلك تقوم الهيئة بدور توعية المواطن على مخاطر الفساد، وسيتم هذا الامر بالتدرج. الا ان اعتماد النظام الالكتروني ينهي المشكلة، ويفصل بين المواطن والموظف. تنجز المعاملات الكترونيا او ما يعرف بـ "اون - لاين"، مما يسهل الامر على المواطن، وينجز الموظف المعاملات بسرعة. نحن نعتمد هذا النظام، مما يفسح المجال امام المعنيين، من المسؤولين والموظفين، تقديم تصاريح الذمة المالية الكترونيا. اما بالنسبة الى اعادة الثقة، فهي تبدأ عند تغيير الذهنية ووجود القرار السياسي. لقد لمسنا كهيئة من المسؤولين كل التجاوب والدعم، ونحن في انتظار استكمال تشكيل الجهاز الاداري عبر مجلس الخدمة المدنية، لنتمكن قريبا من الانطلاق في كل المجالات.

■ ما هي العلاقة بين الفساد والسياسات العامة؟

□ يقوم البلد منذ الاستقلال حتى اليوم، على الخدمات التي يقدمها المسؤول السياسي للمواطنين. وقبل تغيير هذا النمط من العمل، لن نتمكن من السير الى الامام. لذلك علينا اقناع المواطن بعدم اللجوء الى الزعيم او السياسي لتسهيل اجراء معاملته. عندما نتوصل الى تحسين الاداء الاداري والانتقال الى النظام الالكتروني، نكون قد بدأنا فعلا تخفيف العلاقة بين الوساطة السياسية والمواطن. عندما يخضع الموظف لارادة السياسي ويخالف القانون لاجراء معاملة، سيفتح ذلك الباب امام الموظف لقبض الرشوة لاجراء معاملات اخرى. لذلك وجب علينا قطع دابر الرشوة واستغلال النفوذ ضمن الادارة، واؤكد ان في استطاعتنا القيام بهذا العمل عبر التوعية والمساءلة.

■ ماذا عن القضايا المتعلقة بالفساد التي تم التحقيق فيها واحيلت امام القضاء؟

□ تم التحقيق امام النيابة العامة وقضاة التحقيق وصدرت مذكرات توقيف في حق البعض واخلي سبيل البعض الآخر. صدر بعض الاحكام قديما في حق قضايا فساد، لكن لم تصدر بعد الاحكام المتعلقة بقضايا الدوائر العقارية ومصلحة ادارة السوق. من واجبنا كهيئة ملاحقة مثل هذه القضايا استنادا الى قانون صدر عام 2021، وانشأ دائرة داخل الهيئة اسمها دائرة استعادة الاموال المتأتية من جرائم الفساد. بعد صدور النظام الداخلي بدأت هذه الدائرة عملها برئاسة رئيس الهيئة ويتم تفعيلها الان، على ان تصب الاموال الناتجة من الفساد في صندوق وطني لاستثمار العائدات، ينشأ بادارة الهيئة ولا تحول الى خزينة الدولة حفاظا عليها.

■ ماذا عن استعادة اموال الفساد في الخارج؟

□ ناط القانون بالهيئة صلاحية استعادة الاموال المتأتية من الفساد من الخارج. لذلك انتسبنا الى عدد من الشبكات الدولية التي مكنتنا من تبادل وجمع معلومات تتعلق بموضوع الفساد، خصوصا ان التعديل الاخير لقانون السرية المصرفية رفع هذه السرية امامنا. لذلك نستطيع الطلب من اي مصرف الكشف عن حسابات اي عميل يقع تحت الشبهة.

■ هل تملك الهيئة فكرة عن قيمة الاموال المتأتية من الفساد؟

□ لم تحدد القيمة بعد، في انتظار اجراء المسح الشامل في كل الادارات لمعرفة قيمتها. لكن الامر يتطلب وقتا، مع تاكيد قدرة الهيئة على استعادة الاموال من الداخل بسرعة، او بوضع اليد على الاموال غير المنقولة كالابنية والعقارات واستثمارها من الهيئة، على ان تودع عائداتها في حساب خاص لدى مصرف لبنان.

■ متى يبصر صندوق استثمار العائدات النور؟

□ استنادا الى نص القانون 214 / 2021، راسلت الجهات الرسمية لتشكيل الصندوق واعداد المراسيم التنظيمية، والصندوق يتبع موازنة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

■ هل ستتم عرقلة قيام الصندوق من المتضررين؟

□ التجاوب غير متوافر حتى اليوم، لكن الهيئة تستطيع ادارة الاموال في غياب الصندوق. فهذا النوع من الاموال لا يدخل الى الخزينة، بل يجمد في اماكنه. علما ان هذه الاموال تستعمل في تغطيه نفقات الصندوق والهيئة ودائرة استعادة الاموال، وتغطية الحوافز والمساعدات المالية لكاشفي الفساد. حدد القانون وجهة استعمال هذه الاموال، وتذهب المبالغ الفائضة لدعم الجمعيات الاجتماعية.

■ كيف تنظر الى ترتيب لبنان في مؤشرات الفساد العالمية خلال السنوات الاخيرة؟

□ جاء ترتيب لبنان وفق المؤشرات الخارجية في المركز 140، لكني اعتقد ان التحسن سيبدأ في حال سارت الامور وفق ما يخطط لها.

■ ماذا عن التحديات المستمرة تجاه هذا الواقع؟

□ اؤكد مجددا ان اعتماد الادارة الالكترونية طريق مهمة لمكافحة الفساد. من الضروري محاكمة الفاسدين وخصوصا اصحاب الرتب العالية وملاحقتهم، ليكونوا عبرة لغيرهم. نحن نسير في الطريق الصحيحة، وفي امكان الهيئة الوطنية وعبر صلاحياتها المباشرة الاستقصاء والتحقق عن مراكز الفساد والفاسدين، ووضع ملف متماسك لكل قضية والادعاء شخصيا امام النيابة العامة. تتمتع الهيئة بشخصية معنوية مستقلة يمكنها الادعاء والمتابعة، وحضور جلسات المحاكمة. كما يمكن توكيل محامين في الخارج لاستعادة الاموال المتأتية من الفساد. لكننا نحتاج الى امكانات مالية كبيرة عبر موازنة كافية، لدفع رواتب الموظفين اولا ولتكليف محامين ثانيا. كذلك تتمتع الهيئة بأمر مهم جدا، يتمثل في عدم حاجتها الى اذن قانوني لملاحقة الموظفين في الدولة من الفئة الاولى، وهي تحتاج الى هذا الاذن فقط للذين يتمتعون بالحصانة الدستورية.

■ الا تعتقد ان القطاع الخاص والمواطن جزء لا يتجزأ من عملية الفساد؟

□ هذا الكلام صحيح 100%، لذلك تقوم الهيئة بدور توعية المواطن على مخاطر الفساد، وسيتم هذا الامر بالتدرج. الا ان اعتماد النظام الالكتروني ينهي المشكلة، ويفصل بين المواطن والموظف. تنجز المعاملات الكترونيا او ما يعرف بـ "اون - لاين"، مما يسهل الامر على المواطن، وينجز الموظف المعاملات بسرعة. نحن نعتمد هذا النظام، مما يفسح المجال امام المعنيين، من المسؤولين والموظفين، تقديم تصاريح الذمة المالية الكترونيا. اما بالنسبة الى اعادة الثقة، فهي تبدأ عند تغيير الذهنية ووجود القرار السياسي. لقد لمسنا كهيئة من المسؤولين كل التجاوب والدعم، ونحن في انتظار استكمال تشكيل الجهاز الاداري عبر مجلس الخدمة المدنية، لنتمكن قريبا من الانطلاق في كل المجالات.

■ ما هي العلاقة بين الفساد والسياسات العامة؟

□ يقوم البلد منذ الاستقلال حتى اليوم، على الخدمات التي يقدمها المسؤول السياسي للمواطنين. وقبل تغيير هذا النمط من العمل، لن نتمكن من السير الى الامام. لذلك علينا اقناع المواطن بعدم اللجوء الى الزعيم او السياسي لتسهيل اجراء معاملته. عندما نتوصل الى تحسين الاداء الاداري والانتقال الى النظام الالكتروني، نكون قد بدأنا فعلا تخفيف العلاقة بين الوساطة السياسية والمواطن. عندما يخضع الموظف لارادة السياسي ويخالف القانون لاجراء معاملة، سيفتح ذلك الباب امام الموظف لقبض الرشوة لاجراء معاملات اخرى. لذلك وجب علينا قطع دابر الرشوة واستغلال النفوذ ضمن الادارة، واؤكد ان في استطاعتنا القيام بهذا العمل عبر التوعية والمساءلة.

■ ماذا عن القضايا المتعلقة بالفساد التي تم التحقيق فيها واحيلت امام القضاء؟

□ تم التحقيق امام النيابة العامة وقضاة التحقيق وصدرت مذكرات توقيف في حق البعض واخلي سبيل البعض الآخر. صدر بعض الاحكام قديما في حق قضايا فساد، لكن لم تصدر بعد الاحكام المتعلقة بقضايا الدوائر العقارية ومصلحة ادارة السوق. من واجبنا كهيئة ملاحقة مثل هذه القضايا استنادا الى قانون صدر عام 2021، وانشأ دائرة داخل الهيئة اسمها دائرة استعادة الاموال المتأتية من جرائم الفساد. بعد صدور النظام الداخلي بدأت هذه الدائرة عملها برئاسة رئيس الهيئة ويتم تفعيلها الان، على ان تصب الاموال الناتجة من الفساد في صندوق وطني لاستثمار العائدات، ينشأ بادارة الهيئة ولا تحول الى خزينة الدولة حفاظا عليها.

■ ماذا عن استعادة اموال الفساد في الخارج؟

□ ناط القانون بالهيئة صلاحية استعادة الاموال المتأتية من الفساد من الخارج. لذلك انتسبنا الى عدد من الشبكات الدولية التي مكنتنا من تبادل وجمع معلومات تتعلق بموضوع الفساد، خصوصا ان التعديل الاخير لقانون السرية المصرفية رفع هذه السرية امامنا. لذلك نستطيع الطلب من اي مصرف الكشف عن حسابات اي عميل يقع تحت الشبهة.

■ هل تملك الهيئة فكرة عن قيمة الاموال المتأتية من الفساد؟

□ لم تحدد القيمة بعد، في انتظار اجراء المسح الشامل في كل الادارات لمعرفة قيمتها. لكن الامر يتطلب وقتا، مع تاكيد قدرة الهيئة على استعادة الاموال من الداخل بسرعة، او بوضع اليد على الاموال غير المنقولة كالابنية والعقارات واستثمارها من الهيئة، على ان تودع عائداتها في حساب خاص لدى مصرف لبنان.

■ متى يبصر صندوق استثمار العائدات النور؟

□ استنادا الى نص القانون 214 / 2021، راسلت الجهات الرسمية لتشكيل الصندوق واعداد المراسيم التنظيمية، والصندوق يتبع موازنة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

■ هل ستتم عرقلة قيام الصندوق من المتضررين؟

□ التجاوب غير متوافر حتى اليوم، لكن الهيئة تستطيع ادارة الاموال في غياب الصندوق. فهذا النوع من الاموال لا يدخل الى الخزينة، بل يجمد في اماكنه. علما ان هذه الاموال تستعمل في تغطيه نفقات الصندوق والهيئة ودائرة استعادة الاموال، وتغطية الحوافز والمساعدات المالية لكاشفي الفساد. حدد القانون وجهة استعمال هذه الاموال، وتذهب المبالغ الفائضة لدعم الجمعيات الاجتماعية.

■ كيف تنظر الى ترتيب لبنان في مؤشرات الفساد العالمية خلال السنوات الاخيرة؟

□ جاء ترتيب لبنان وفق المؤشرات الخارجية في المركز 140، لكني اعتقد ان التحسن سيبدأ في حال سارت الامور وفق ما يخطط لها.

■ ماذا عن التحديات المستمرة تجاه هذا الواقع؟

□ اؤكد مجددا ان اعتماد الادارة الالكترونية طريق مهمة لمكافحة الفساد. من الضروري محاكمة الفاسدين وخصوصا اصحاب الرتب العالية وملاحقتهم، ليكونوا عبرة لغيرهم. نحن نسير في الطريق الصحيحة، وفي امكان الهيئة الوطنية وعبر صلاحياتها المباشرة الاستقصاء والتحقق عن مراكز الفساد والفاسدين، ووضع ملف متماسك لكل قضية والادعاء شخصيا امام النيابة العامة. تتمتع الهيئة بشخصية معنوية مستقلة يمكنها الادعاء والمتابعة، وحضور جلسات المحاكمة. كما يمكن توكيل محامين في الخارج لاستعادة الاموال المتأتية من الفساد. لكننا نحتاج الى امكانات مالية كبيرة عبر موازنة كافية، لدفع رواتب الموظفين اولا ولتكليف محامين ثانيا. كذلك تتمتع الهيئة بأمر مهم جدا، يتمثل في عدم حاجتها الى اذن قانوني لملاحقة الموظفين في الدولة من الفئة الاولى، وهي تحتاج الى هذا الاذن فقط للذين يتمتعون بالحصانة الدستورية.

■ الا تعتبر الازمة المالية التي نمر فيها من ضمن عمليات الفساد وكيف تتعاملون معها؟

□ طبعا، ان اي مسؤول سياسي او اداري كبير اتخذ قرارات خاطئة في هذا الموضوع، او استغل نفوذه لتحقيق المكاسب، ومارس الضغط على المواطنين او الموظفين، يعتبر ما قام به جرائم تتعلق بالفساد. قد تكون اجتمعت كلها في شخص واحد او في عدد من الاشخاص، لا شك في انهم ساهموا في الازمة. لقد بدأت الهيئة جمع كل المعلومات بعدما حلت عقبة النظام الداخلي والهيكل الوظيفي.

■ هل يمكن الوصول الى نتيجة؟

□ طبعا يمكن الوصول الى نتيجة. من خلال تجربتي كمدعي عام تمييزي في جبل لبنان لمدة 9 سنوات، كافحت جرائم الفساد واحلت اكثر من 15 ملفا يطال مسؤولين كبارا الى المحاكم وتمت ملاحقتهم، ولم يتدخل احد في عملي. مَن اراد العمل، يمكنه ذلك من دون خوف من وضع العقبات امامه.

■ هل التعاون قائم بين الهيئة واجهزة الرقابة في مصرف لبنان لجهة مكافحة الفساد وتبييض الاموال؟

□ بدأ التعاون منذ البداية مع هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، وهي فعالة ولها تقريبا صلاحيات الهيئة الوطنية ذاتها لناحية تبادل المعلومات مع الجهات الخارجية، مما يسهل عمل الطرفين. ويمكن هيئة التحقيق الخاصة تزويدنا المعلومات المتعلقة في اي موضوع قيد التحقيق، ونحن في صدد توقيع مذكرة تفاهم معها.

■ كيف تستجيب الحكومة التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد؟

□ لبت الحكومة كل ما هو مطلوب منها. علما ان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي هو الذي شكل عام 2011 اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد، وهو الذي اطلق الاستراتيجيا الوطنية لمكافحة الفساد، كما سعى عام 2022 الى تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. هذه الامور تحسب للرئيس ميقاتي. ولاننا الهيئة الاساسية اليوم، نحن على استعداد لاستلام هذا الملف الكبير، علما ان انشاء الهيئة جاء بناء على طلب الامم المتحدة لمكافحة الفساد، على ان تتمتع باستقلالية تامة وهذا ما تمّ.

■ كيف اثر الفساد على جهود لبنان في الحصول على الدعم الدولي والمساعدات الاقتصادية؟

□ ستقوم الهيئة بكل ما هو مطلوب. اما على المستوى السياسي، فعلى المسؤول العمل لازالة الفكرة السيئة عنه لاستعادة الثقة الخارجية. لكن اذا استمر الوضع كما هو اليوم، فلن نحصل على المساعدة في شكل مباشر. اعتقد اننا مع تدخل الهيئة، سنتمكن من استعادة الثقة في الادارة الرسمية ولو جزئيا.

ع. ش.